الشرع عليه فيبينه بالألفاظ الشرعية و إن قدر أن الشرع لم يدل عليه لم يكن مما يجب على الناس اعتقاده و حينئذ فليس لأحد أن يدعو الناس إليه و ان قدر أنه فى نفسه حق (و مسألة (تماثل الأجسام و تركيبها من الجواهر الفردة قد اضطرب فيها جماهير أهل الكلام و كثير منهم يقول بهذا تارة و بهذا تارة و أكثر ذلك لأجل الألفاظ المجملة و المعاني المتشابهة و قد بسط الكلام عليه فى غير هذا الموضع .

لكن المقصود هنا أنه لو قدر أن الإنسان تبين له أن الأجسام ليست متماثلة و لا مركبة لا من هذا و لا من هذا لم يكن له أن يبتدع فى دين الإسلام قوله ان ا جسم و يناظر على المعنى الصحيح الذي دل عليه الكتاب و السنة بل يكفيه إثبات ذلك المعنى بالعبارات الشرعية و لو قدر أنه تبين له أن الأجسام متماثلة و أن الجسم مركب لم يكن له أن يبتدع النفي بهذا الإسم و يناظر على معناه الذي إعتقده بعقله بل ذلك المعنى المعلوم بالشرع و العقل يمكن اظهاره بعبارة لا إجمال فيها و لا تلبيس و الذين يقولون أن الجسم مركب من الجواهر يدعى كثير منهم أنه كذلك فى لغة العرب لأن العرب يقولون هذا أجسم من هذا يريدون به أنه أكثر أجزاء منه و يقولون هذا جسم أي كثير الأجزاء .